جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

المرحلة: الاولى

المادة : تاريخ العصور الاوربية الوسطى

عنوان المحاضرة: فرنسا في عهد آل كابيه

أسم التدريسي : م.د رنا عبد العزيز شهاب

إلايميل الجامعي للتدريسي : nnn86070@tu.edu.iq

فرنسا في عهد أسرة آل كابيه :-

لقد نتج عن الحروب الأهلية في فرنسا بين الأسرة الكارولنجية ومنافسيها انتهاء الأسرة الكارولنجية، لهذا اتفق الامراء الفرنسيين على انتخاب احدهم للعرش الفرنسي وهو هيو كابيه الذي ينتمي الى أسرة كابيه وقد حكم بين ٩٨٧ – ٩٩٦م .

لقد كانت فرنسا منذ ذلك التاريخ وحتى النصف الثاني من القرن الحادي عشر تحت سيطرة أمراء الإقطاع كلياً تقريباً ، الا ان السلطة الملكية أخذت تتحرر تدريجياً من سيطرة أمراء الإقطاع وعلى ارغم من ضعف آل كابيه خلال تلك الفترة الا ان هناك مجموعة عوامل ساهمت في استمرار حكمهم ومنها :

١- ساهمت الخلافات المستمرة بين تلك الاقطاعيات المحيطة بجزيرة فرنسا في استمرار حكم آل كابيه عليها جميعاً وبصورة تدريجية .

٢- اعتاد ملوك آل كابيه على تعيين الابن الاكبر ولياً للعهد والاب على قيد الحياة ويشاركه في الحكم فساهم هذا الامر باستمرار حكمهم حتى عام ١٣٢٨م .

٣- ساهم مقر حكم آل كابيه في جزيرة فرنسا التي تتوسط البلاد في انطلاقهم بصورة اكثر سهولة لبسط سيطرتهم على باقي البلاد .

٤- وقوف الكنيسة الى جانب آل كابيه في حروبهم الداخلية والخارجية باعتبارهم السلطة الوحيدة في البلاد دون باقي الاقطاعيات مما اعطاهم منزلة دينية اضافة الى منزلتهم الدنيوية .

٥- اقتضت الاعراف والتقاليد الاقطاعية ان يؤدي جميع النبلاء والاقطاعيين مهما امتلكوا من قوة واملاك يمين الولاء والتبعية الاقطاعية لملك فرنسا باعتباره السيد الاقطاعي الاعلى وان كان الامر نظرياً .

نمو السلطة الملكية :

ساهمت التطورات الداخلية والخارجية خلال القرن الثاني عشر مع وجود بعض الملوك الاقوياء الذين استغلوا تلك الاوضاع لبناء وحدة سياسية في فرنسا ، اذ حدثت في عهد الملك فيليب الأول حدثين مهمين ساعدا بشكل غير مباشر على تقوية السلطة المركزية وتتمثل الحادثة الأولى في الغزو النورمندي لانكلترا عام ١٠٦٦م اذ تخلص عن طريق ذلك الغزو الملك الفرنسي من أقوى أمراء الإقطاع المشاكسين في فرنسا الا وهو وليام دوق نورماندية، اما الحادثة الثانية فهي التي تتمثل في الحملة الصليبية الأولى عام ١٠٩٦م اذ جرفت هذه الحملة معها أعداد كبيرة من أمراء الإقطاع الأقوياء في فرنسا الى الأراضي المقدسة وبذلك تخلصت السلطة المركزية آنذاك من معارضة هؤلاء الأمراء.

كما كرس الملك لويس السادس جهوده في تقوية السلطة الملكية في أراضي التاج ويقصد بذلك الأراضي التابعة مباشرة الى الأسرة المالكة ، ويعد لويس السادس من الملوك الإداريين الا انه كان بارعاً أكثر في الأساليب القتالية التي اتبعها ضد الإقطاعيين لتقوية السلطة المركزية.

اما في عهد لويس السابع فقد اعتمد في القضايا الداخلية على الزعيم الديني الراهب سوجيه الذي وضعت الكنيسة الكاثوليكية كافة إمكاناتها تحت تصرفه فأدت سياسته الى تعاون طبقة سكان المدن مع السلطة المركزية ضد الإقطاعيين ، كما اهتم بالمؤسسات القضائية بحيث أصبحت المحاكم الملكية تجتذب المتخاصمين اليها مفضلين إياها على المحاكم الإقطاعية وذلك لاستعمال المحاكم الملكية القوانين الرومانية ولنزاهتها.

وفي عهد فيليب الثاني (فيليب اغسطس) أي العظيم اتبع عدة إجراءات في المجالات الداخلية كان من شأنها أضعاف سلطة الإقطاعيين ومن أهم هذه الإجراءات تحويل التبعيات الإقطاعية الى الحكومة المركزية من تعهدات نوعية الى تعهدات نقدية كما الغى الجيش الإقطاعي واستبدله بجيش حديث يعتمد على الجنود المأجورة أو ما تعرف ب(فرق المرتزقة) بدلاً من الاعتماد على فرق أمراء الإقطاع وقد استمرت فرنسا على ذلك النظام العسكري حتى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م حيث استبدل ذلك النظام بالتجنيد الإجباري التي طبقت لأول مرة في العالم في فرنسا.

كما استبدل فيليب الثاني نظام الضرائب الوراثية التي تعتمد على موظفين من غير الطبقة الإقطاعية تدفع لهم رواتب شهرية وبذلك يعد فيليب الثاني من أوائل الملوك الفرنسيين الذين ساهموا في تكوين جهاز الخدمة المدنية.

اما بالنسبة الى لويس التاسع والذي عرف في التاريخ فرنسا ب(القديس لويس) لتدينه وبلاءه في سبيل الكنيسة الكاثوليكية وبالرغم من تدينه لم يكن خاضعاً لرجال الدين وقد تميزت سياسته الداخلية بإجراءين مهمين يتمثل الأول في النواحي القضائية اذ أمر بتأسيس برلمان باريس وهو يختلف عن البرلمان الانكليزي فهو مجرد محكمة قضائية عليا في جميع فرنسا، كما أمر بتأسيس برلمانات أخرى في المناطق المهمة من فرنسا الا ان برلمان باريس بقيت له الكلمة العليا في الأمور القضائية حتى اندلاع الثورة الفرنسية الكبرى عام ١٧٨٩م، اما الإجراء الثاني في سياسته الداخلية فيتمثل في قضاءه عسكرياً على التحالف الإقطاعي الموجه ضد السلطة المركزية عام ١٢٤٢م.

وابرز ما يميز سياسته الخارجية قيادته لحملتين صليبيتين ضد المسلمين عرفت الأولى ب(حملة دمياط) التي قادها ضد مصر عام١٢٤٩م وأسفرت عن وقوعه في الأسر في موقعة المنصورة وقد أطلق سراحه بعد دفعه فدية كبيرة وتوجه بعد ذلك مباشرة الى الأراضي المقدسة حيث أقام في مدينة عكا حتى عام ١٢٥٤م ، اما الحملة الثانية التي قادها لويس التاسع فقد وجهت ضد تونس عام ١٢٧٠م وقد توفي خلال الحملة نتيجة لانتشار الوباء وهو يحاصر تونس.

يعد فيليب الرابع من الملوك الذين يؤمنون بأن الغاية تبرر الوسيلة وقد استخدم تلك السياسة ضد القوى الإقطاعية بشكل خاص وكانت غايته خدمة مصالح فرنسا عن طريق تقوية السياسة المركزية وقد اتخذ عدة إجراءات في السياسة الداخلية ولا سيما اتجاه الكنيسة .

موقف فيليب الرابع من البابوية :

لقد اصطدم فيليب الرابع مع البابوية حول المواضيع المالية اذ أراد فيليب فرض ضرائب جديدة على الممتلكات الدينية في فرنسا دون موافقة البابوية مما اثار احتجاجها وقد تذرع البابا في احتجاجه بأنه لا يجوز فرض ضرائب على الممتلكات الدينية المجباة للإغراض الدينية

العسكرية كالحروب الصليبية ، فهدد البابا ملك فرنسا بعقوبة التحريم الكنسي ، الامر الذي دفع فيليب الرابع بالرد عليه عن طريق اصدار أمر بمنع تصدير الذهب والفضة الى روما وكافة المدن التجارية المتعاونة معها، فاضطر البابا الى حل المشكلة صلحاً مع فيليب الرابع وذلك لضغط المدن التجارية عليه التي هددت مصالحها المالية نتيجة توقف تصدير الذهب والفضة أليها من جهات فرنسا وكانت تسوية المشكلة بين البابوية والملكية عبارة عن حل وسط اذ وافقت الجهة الأولى على الضرائب المفروضة ولكن يجب ان لا تكون سابقة ملزمة وان تقدم الى السلطات الملكية تحت اسم الهبات الحرة .

اما المشكلة الثانية التي اصطدم بها فيليب الرابع مع البابا فقد كانت حول الامتيازات القضائية التي تتمتع بها كنيسة روما داخل فرنسا اذ أدانت المحاكم الملكية أحد رجال الدين في فرنسا بتهمة مدنية وقد اعترضت البابوية على ذلك الحكم باعتبار أن رجال الدين يجب ان يحاكموا في المحكمة الدينية العليا في روما وللمحاكم الدينية وحدها اصدار العقوبات على أتباعها وقد أدى تأزم الوضع الى إصدار عقوبة التحريم الكنسي ضد فيليب الرابع وقد وجه البابا دعوة الى زعماء فرنسا لحضور مؤتمر في روما للمداولة في موضوع المؤسسة الملكية في فرنسا.

اما رد فيليب الرابع على قرار التحريم بأمر إحراق المرسوم البابوي الموجه ضده علناً ثم وجه دعوة الى عقد مجلس عام يمثل الطبقات الثلاث التي يتألف منها المجتمع الفرنسي آنذاك وهي طبقة رجال الدين وطبقة أمراء الإقطاع وطبقة سكان المدن الطبقة البرجوازية وقد عقد ذلك المجلس الذي سمي (مجلس الطبقات) عام ١٣٠٢م ومثلت فيه الطبقة البرجوازية الفرنسية لأول مرة في تاريخها في فرنسا وقد لعب مجلس الطبقات هذا دوراً فعالاً في السياسة الفرنسية في بداية اندلاع الثورة الفرنسية وقد طلب فيليب الرابع من ممثلي الطبقات ان يتقدموا بتقارير منفصلة ليبينوا وجهة نظرهم في الخلاف، وقد جاءت تقارير الطبقات الثلاثة متفقة تقريباً على تأييد وجهة نظر فيليب الرابع ضد البابوية ولهذا أراد فيليب ان يحاكم البابا أمام محكمة دينية فرنسية ، الا ان البابا توفي بعد أيام من هول الصدمة .